اقتصاد

قطر: توطين الوظائف بالقطاع الخاص

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أصدر أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الأحد، قانوناً بشأن «توطين الوظائف في القطاع الخاص»، وقضى بتنفيذه، والعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية «قنا». وبيّنت وزارة العمل القطرية، أبرز ملامح مشروع القانون بعد موافقة مجلس الوزراء عليه وإحالته إلى مجلس الشورى، خلال ديسمبر/ كانون الأول 2023. وأشارت إلى أن القانون يتماشى مع رؤية دولة قطر 2030 ضمن ركيزة التنمية البشرية، بإتاحة استثمارات نوعية وخلق فرص التوظيف والتدريب لجميع المواطنين والمواطنات، كما يتماشى أيضاً مع استراتيجية وزارة العمل في رفع نسب المشاركة الفعالة للقوى العاملة الوطنية في مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وفتح مجالات وفرص وظيفية للمواطنين ضمن أنشطة برنامج شؤون القوى العاملة الوطنية في سوق العمل، بما يزيد الاستفادة من الكفاءات الوطنية المؤهلة.

وأوضحت الوزارة أن القانون الجديد يهدف إلى تطوير جاذبية سوق العمل للقوى العاملة الوطنية، وزيادة قدرة الشركات والمؤسسات على استقطاب واستيعاب المواطنين، وتحفيز مشاركة القطريين في القطاع الخاص، وتوفير الاستقرار الوظيفي للكوادر الوطنية خلال فترة العمل، وتطوير المهارات المهنية للقوى العاملة الوطنية، وتلبية حاجة سوق العمل من الكوادر المؤهلة، وتشجيع شركات ومؤسسات القطاع الخاص على تعيين واستقطاب المواطنين والمواطنات. ومنح القانون وزارة العمل صلاحيات تقديم الحوافز والتسهيلات والامتيازات، وابتعاث المواطنين لاستكمال دارستهم الجامعية بالتنسيق مع الجهات المعنية لشغل الوظائف في القطاع الخاص. وبموجب أحكام القانون تحدد بقرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير العمل، الوظائف التي يقتصر التعيين فيها على المواطنين بكل من قطاعات العمل، في ضوء خطط التوطين ونسبه في كل منها، واقتصار التعيين على القطريين والقطريات في وظائف ريادية وتخصصية بالقطاع الخاص. كما تحدد بقرار من مجلس الوزراء الحوافز التي يجوز منحها للجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون، والتسهيلات والامتيازات التي يجوز منحها للجهات الملتزمة بنسب التوطين والحوافز المالية التي يجوز منحها للعاملين من القطريين بتلك الجهات.

وفي منتصف عام 2020 وافق مجلس الوزراء على رفع نسبة القطريين إلى 60% من العاملين في الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، والجهات الأخرى الخاضعة لقانون التقاعد والمعاشات، وكذلك رفع نسبة القطريين بإدارات الموارد البشرية إلى 80% بتلك الجهات، على أن يُعامل أبناء القطريات معاملة القطريين في حساب نسبة التوطين. وأظهر تقرير صادر عن وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي، حول إحصائيات التوظيف لعام 2023، تعيين 7182 مواطناً في القطاعين الحكومي والخاص خلال العام الماضي. وشهد القطاع الخاص، العام الماضي، توظيف 2203 مواطنين، حصل الذكور على 1229 وظيفة منها بنسبة 56%، مقارنة بـ 974 وظيفة للإناث. وكانت التخصصات الأكثر طلباً في القطاع الخاص هي إدارة الأعمال والهندسة والمالية والمحاسبة، واحتل القطاعان المالي والتأمين المرتبة الأولى في قائمة الأكثر توظيفاً للمواطنين.

شاي الفقاعات يحظى بشعبية في الصين، 29 أغسطس/آب 2024 (فرانس برس)

التباطؤ يقلص استهلاك الصينيين «شاي الفقاعات»

يحظى مشروب «بابل تي» أي «شاي الفقاعات» بشعبية واسعة في أوساط الشباب في الصين، لحلاوته وتوافره بألوان مبهجة ونكهات مختلفة، لكنهم مع ذلك باتوا يترددون في طلبه نظراً إلى أسعاره في ظل التباطؤ الاقتصادي. وشهدت الصين في يوليو/ تموز الماضي ارتفاعاً ملحوظاً لمعدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً، إذ وصل إلى 17,1% وهو أعلى مستوى له منذ بداية العام، وفقاً للأرقام الرسمية.

وكان للوضع في الدولة التي يحتل اقتصادها المرتبة الثانية عالمياً تأثير سلبي عموماً على استهلاك الأسر، فأحجمت عن بعض المشتريات وباتت تعطي الأفضلية للمنتجات الأدنى سعراً. وليست المشروبات القائمة على الشاي في منأى عن هذا المنحى، رغم شعبيتها الواسعة، مما قد يؤدي إلى إضعاف هذا القطاع ذي القدرة التنافسية الكبيرة، والذي بلغت قيمته العام المنصرم أكثر من 21 مليار دولار.

رهان عُماني على الصناعات التحويلية لتنويع الاقتصاد

مسقط ـ **كريم رمضان**

«لم أكن أتخيل أن أعمل في مثل هذا المصنع المتطور في بلدي»... بهذه الكلمات عبّر سالم البلوشي، العامل في مصنع للألمنيوم في مدينة صحار الصناعية، لـ«العربي الجديد»، عن سعادته بخط الإنتاج الحديث في المصنع، واصفاً المشهد بأنه يجسد التحول الصناعي الذي تشهده سلطنة عمان، حيث أصبحت الصناعات التحويلية محور اهتمام وطني. ووفقاً لإحصائيات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة العمانية في إبريل/نيسان الماضي، ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس تحولاً استراتيجياً على صعيد الصناعة في الدولة الخليجية. وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية نحو 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام الماضي، وارتفعت تلك المساهمة إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و10,5% بالأسعار الجارية في الربع الأول من العام الجاري، بحسب إحصائيات الوزارة. لكن على الرغم من التطور الملحوظ الذي يشهده القطاع الصناعي في عُمان منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، فوفقاً لتقرير صادر عن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، في مارس/آذار الماضي، تتمثل أبرز هذه التحديات في جذب المزيد من الاستثمارات وتحسين تنافسية السلطنة.

مع ذلك، تبدو الآفاق واعدة مع المشاريع الكبرى قيد التنفيذ، مثل مصنع إنتاج الحديد الأخضر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والذي من المتوقع أن يدخل مرحلة الإنتاج بحلول عام 2027، مما يعزز مكانة عُمان كمركز صناعي إقليمي رائد. وفي هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي العماني خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الصناعات التحويلية في عُمان تشهد آفاقاً واعدة للازدهار، لا سيما بعد اعتماد الاستراتيجية الصناعية الوطنية قبل شهرين، معتبرا تلك الخطوة بمثابة رسالة من الحكومة بالتركيز على تنمية الصناعات في الفترة المقبلة. ويفتح هذا التوجه آفاقاً جديدة للاقتصاد العماني، حيث يساهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز كسلعة رئيسية، ويعزز التبادل التجاري مع الدول الأخرى، بما يرفع من مكانة السلطنة على الصعيد الدولي ويساعد في تحقيق فائض في الميزان التجاري، بحسب الطوقي.

أخبار

مجمع عالمي للأسمدة في قطر

أعلنت شركة قطر للطاقة، إنشاء مجمع عالمي لإنتاج سماد اليوريا، يجعل من قطر أكبر مصدر في العالم. ويتضمن المشروع إنشاء ثلاثة خطوط جديدة لإنتاج الأمونيا، ما يضاعف إنتاج الدولة من سماد اليوريا من نحو 6

ملايين طن سنوياً حالياً إلى 12,4 مليون طن سنوياً. وسيبدأ الإنتاج من أول خطوط المجمع الجديد قبل نهاية 2030. وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، سعد بن شريده الكعبي، في مؤتمر صحافي عقده، أمس الأحد، في المقر الرئيس للشركة في الدوحة، إن «قطر للطاقة» تصنع الأمونيا واليوريا منذ أكثر من خمسين عاماً»، مشيراً إلى أن «المشروع العملاق غير المسبوق سيعزز مكانة الدولة الخليجية ويجعلها أكبر مصدر لليوريا في العالم، ويلعب عاملاً حاسماً في دعم الأمن الغذائي لمئات الملايين من البشر حول العالم».

الجزائر تنضم إلى بنك بريكس

أعلنت الجزائر رسمياً انضمامها إلى البنك الجديد للتنمية، التابع لمجموعة بريكس الاقتصادية. وقالت وزارة الخزانة الجزائرية، في بيان نشرته، مساء السبت الماضي، إن «الموافقة الرسمية على انضمام البلاد إلى هذه المؤسسة المالية الدولية جاءت في ختام الاجتماع السنوي التاسع لمجلس محافظي البنك الجديد للتنمية (NDB)، الذي عُقد في وقت سابق السبت في كيب تاون، عاصمة مقاطعة كيب الغربية، في جنوب أفريقيا. واعتبرت وزارة المالية الجزائرية أن الانضمام إلى هذه المؤسسة التنموية المهمة، التي تُعتبر الذراع المالية لمجموعة بريكس بمثابة «خطوة كبيرة في مسار الاندماج في النظام المالي العالمي، ما يجعل الجزائر الدولة التاسعة التي تنضم إلى عضوية البنك الجديد للتنمية». وأوضحت أن هذا الانضمام جاء نتيجة «تقييم صارم»، ويرجع إلى حد كبير إلى «قوة مؤشرات الاقتصاد الكلي، ما يعكس متانة الاقتصاد الجزائري».

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية

واصلت صادرات كوريا الجنوبية ارتفاعها في أغسطس/آب الماضي، للشهر الحادي عشر على التوالي، مدفوعة بالطلب القوي على أشباه الموصلات. وبحسب وكالة الأنباء الكورية «يونهاب»، صعدت صادرات الدولة بنسبة 11,4% على أساس سنوي، لتسجل 57,9 مليار دولار، وفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة التجارة والصناعة والطاقة. وارتفعت الواردات بنسبة 6% على أساس سنوي إلى 54 مليار دولار، ما أدى إلى فائض تجاري قدره 3,83 مليارات دولار، لتسجل بذلك فائضاً تجارياً لمدة 15 شهراً متتالياً.

أسواق

أسعار البقدونس تتخطى جنون الطماطم في مصر

القاهرة ـ **عادل صبري**

قفزت أسعار الخضروات خلال الأيام الماضية في مصر، متخطية الطماطم في جنونها، لتحتل حزمة البقدونس قمة موجة الغلاء التي أصابت المحاصيل الورقية والنباتات العطرية، التي لا غنى عنها في أطعمة الفقراء والأغنياء، حيث ارتفعت في أسواق الجملة، من جنيه إلى 2,5 جنيه في ظاهرة لم تحدث من قبل، واكبها خفض كمية الحزمة لتصبح أقل من أصابع اليد. تحول غلاء البقدونس والكزبرة والخضر المستخدمة في إعداد السلطة والأطعمة اليومية، إلى ظاهرة في كل الأسواق، دفعت مريم إبراهيم إلى البحث عن بدائل في الأسواق الشعبية، التي تعرضها بسعر الجملة نفسه، بعد أن ادركت زيادتها في مناطق أخرى ما بين 5 إلى 10 جنيهات.

تدرك مريم أن الطعام البسيط الذي تعده لأبنائها لن يكون ذا طعم بدون «خضرة»، تحاول أن تحصل من بائعة على الرصيف على تخفيض بقيمة الحزمة، لحاجتها إلى كمية كبيرة من البقدونس، حيث طلب منها الطبيب، غلي كمية منه لاستخدامه علاجاً لبعض الأمراض.

تذكر السيدة المصرية لـ«العربي الجديد» أنها تحتاج إلى شراء 20 حزمة يومياً، تتولى غليها وتصفيتها لابنتها التي تعاني مرضاً عضالاً في الدم، يؤثر على الكلى والقلب، وصفه أحد الأطباء بديلاً لدواء لم يعد موجوداً في الصيدليات، وإذا حضر فلم تعد قادرة على شرائه، بعد ارتفاع هائل في سعره. تشير إلى تحول البقدونس من سلعة متوافرة في الأسواق إلى عملة نادرة أغلى من الذهب، إذا ما قورنت بغيرها من السلع اليومية التي لا غنى عنها في إعداد الطعام، والتي لا يدرك الناس حجم الزيادة الهائلة فيها، إلا عندما يحتاجون إلى كميات يومية مثلها للعلاج أو إعداد وجبات كبيرة، في المناسبات او المطاعم والمحلات التجارية.

تحولت أسعار البقدونس إلى قاطرة تجرجر أسعار مثيلاتها من الخضروات، كالشبت والكزبرة والنعناع والريحان والروز ماري والزعتر. ويؤكد نقيب الفلاحين حسين أبو صدام لـ«العربي الجديد» أن أسعار البقدونس نالها ما أصاب غيرها من ارتفاع الأسعار، وفقاً لقانون العرض والطلب، مشيراً إلى أن ارتفاع تكلفة الزراعة وقلة المساحات الزراعية دفعت المزارعين إلى العزوف عن زراعتها، خلال الفترة الماضية.

بلغت نقيب الفلاحين إلى اعتياد المصريين على زراعة الخضروات في المساحات الصغيرة المتبقية على أطراف القرى والمدن، وتسويقها إلى المناطق القريبة منها طازجة بسعر منخفض، ومع اختفاء تلك المساحات، تحولت إلى الأراضي الجديدة والمساحات المفتوحة التي يصل إيجار الفدان فيها إلى نحو 35 ألف جنيه سنوياً (720,2 دولاراً)، مع حاجتها إلى السماد والنقل والعمالة، التي ارتفعت تكلفتها، متأثرة بزيادة أسعار المحروقات والكهرباء والغاز، وسرعة التلف وارتفاع الهالك الذي يبلغ نحو 30% من الخضروات.

بائعة خضروات في سوق إمبابة الشعبي بمحافظة الجيزة (خالد دسوقي/ فرانس برس)

إحصاء سكاني يقلق مغاربة بشأن الدعم

> يخشى مغاربة من إحصاء حكومي للسكان، قد تستخدم نتائجه في تعديلات لبرنامج الدعم

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

يطلق المغرب عملية إحصاء للسكان، ينتظر أن يوفر بيانات دقيقة تساعد واضعي السياسات العمومية في تجاوز الصعوبات الناجمة عن ضعف النمو الاقتصادي والبطالة والفوارق الاجتماعية، بينما يبدي البعض مخاوفه بشأن تقليص الدعم وفرض أعباء إضافية، وهو ما تنفيه الجهات الرسمية. تتولى المندوبية السامية للتخطيط، المؤسسة الدستورية التي اعتادت إنجاز الإحصاء كل عشرة أعوام، والتي تقوم بنشر البيانات حول النمو الاقتصادي والتضخم ومؤشر ثقة الأسر والبطالة وسوق الشغل وحتى الموازنة، الإشراف على إحصاء أيلول الجاري. وتؤكد المندوبية السامية للتخطيط، أن الإحصاء يسعى إلى الإحاطة بالبنيات الديمغرافية وبعض الظواهر مثل الهجرة، كما سيمتد إلى تناول مواضيع جديدة لها علاقة بالحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي وظروف سكن الأسر. وتشير المندوبية في بيان حديث إلى أن الإحصاء لن يكون الهدف منه تحديد الفئات الغنية والفقيرة، بل «سيمكن من توفير المعطيات اللازمة لتتبع أهداف التنمية المستدامة ومواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد وإرساء أسس الدولة الاجتماعية». ويرى الخبير الاقتصادي إدريس الفينا لـ«العربي الجديد» أن نتائج الإحصاء الجديد الذي يشارك في إنجازه 55 ألفاً من الأشخاص، ستتيح العديد من البيانات حول الهرم الديمغرافي المغربي، والتي ينتظر أن تسعف السلطات العمومية والمستثمرين في اتخاذ قرارات ذات صلة بالاستثمار. ويشدد على أن بيانات الإحصاء ستسعف المندوبية السامية للتخطيط في تحديث التقارير التي تنجزها حول الاقتصاد الوطني والأسر المغربية. وينتظر أن تساعد نتائج الإحصاء، الذي يجريه المغرب كل عشرة أعوام منذ ستينيات القرن الماضي، في إعطاء دفعة جديدة للسياسات التي تندرج ضمن النموذج التنموي الذي يراهن على نقل معدل النمو من 3% إلى 6%، بما لذلك من تأثير على سوق العمل والبطالة التي تجاوزت 13%، وفق الجهات الرسمية. وأكد أحمد الحليمي، المندوب السامي في التخطيط، بمناسبة الإعلان عن الشروع في الإحصاء في الأول من سبتمبر/أيلول الحالي، أن هذه العملية لا يراد منها الإحاطة بإيرادات الأسر وممتلكاتها، بل تتوخى الوقوف على ما حققه المغرب في بعض الجوانب الاجتماعية لإعادة توجيه السياسات العمومية.

> الإحصاء لا يستهدف الإحاطة بإيرادات الأسر وممتلكاتها

ووفق الحليمي، فإن «الإحصاء العام للسكان والسكنى ليس يمينياً ولا يسارياً ولا ملكاً للحكومة أو المعارضة، فهو عملية سيادية بريئة ليس لها أي هدف جبائي أو زجري، ولكنه عملية تشاركية تعطينا صورة حقيقية عن السكان من السكان، يبنى عليها تخطيط السياسات العمومية». وسعى الحليمي إلى تبديد بعض المخاوف لدى بعض الأسر التي تخشى من أن تفضي بيانات الإحصاء إلى حرمانها من الدعم الاجتماعي المباشر، الذي يتخذ شكل تحويلات مالية شهرية لبعض الأسر المعوزة. فقد أكد أنه «لا يمكن ربط المعلومات المجمعة في الإحصاء بالمعطيات الشخصية المدرجة في سجلات إدارية أخرى، كالسجل الوطني للسكان أو السجل الاجتماعي الموحد، وليس لها أي دور في تحديد أهلية أو أحقية الأسر في الاستفادة من البرامج الاجتماعية المباشرة».

تحقيق

تتسارع انعكاسات الصراع على إدارة مصرف ليبيا المركزي، على معيشة المواطنين التي باتت مهددة كثيراً بتوقف الرواتب وشح الوقود والكهرباء وتوقف الخدمات الأساسية، في حين يتمسك كل من طرفي الصراع في الشرق والغرب بمواقفه بشأن فرض سيطرته على ثروات البلاد. وبينما أعلن المصرف المركزي أنه باشر في صرف رواتب موظفي الدولة البالغ عددهم 2,5 مليون موظف، قال موظفون إن تحويل الرواتب جاء على الورق فقط، مشيرين إلى أنهم فوجئوا بعدم وجود سيولة في البنوك

لا رواتب في ليبيا... أزمة المصرف المركزي تتسع

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

طاول الصراع على مصرف ليبيا المركزي، جيوب المواطنين سريعاً، بعدما وجد الكثيرون أنفسهم في قلب أزمة سيولة نقدية في البنوك، ما يحجب رواتب نحو 2,5 مليون موظف على الرغم من إعلان المصرف المركزي، مطلع الأسبوع، أنه باشر صرف رواتب أغسطس/آب الماضي، اعتباراً من أمس الأحد. وفوجئ موظفون بأن رواتبهم وصلت أرقاماً فقط إلى البنوك، في حين لم تكن هناك سيولة لصرفها، ما أثار سخطاً في أوساط الكثيرين الذين عبروا عن استيائهم من الصراع الدائر بين الطرفين المتنافسين على السلطة في الشرق والغرب، من أجل السيطرة على المصرف المركزي وموارد البلاد النفطية. وقالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن حالة الانقسام امتدت إلى البنوك نفسها، مشيرة إلى أن بعضها يؤيد الإدارة الجديدة للمصرف المركزي برئاسة محمد عبد السلام الشكري المكلفة من المجلس الرئاسي في طرابلس، والبعض الآخر من البنوك يعارض ذلك ويتمسك ببقاء المحافظ المقال الصديق الكبير، الذي يحظى بثقة مجلس النواب في الشرق. وأضافت المصادر: «لكل من طرفي الصراع حلفاء داخل بعض البنوك. المحافظ المقال الصديق الكبير وداعموه في الشرق لديهم حلفاء في بنوك تجارية، وكذلك رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي لديهما أيضاً حلفاء في بنوك أخرى. هناك حالة استقطاب طاولت المنظومة المصرفية، وفي هذه الأثناء تتصاعد أزمة سيولة نقدية جزء منها حقيقي والآخر مفتعل».

وأشارت إلى أن أزمة صرف الرواتب تختبر حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي، لافتة إلى أن البنوك لم تصرف الرواتب كما كان مقرراً، أمس، وربما تتضح الأمور اليوم الاثنين، وأن أوامر صدرت من الحكومة في طرابلس للبنوك التجارية بصرف الرواتب في شكل سلف تسددها الحكومة لاحقاً بضمانة وزارة المالية. ومنذ منتصف أغسطس الماضي، تعيش ليبيا توترات على خلفية أزمة إصدار المجلس الرئاسي قراراً بعزل محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير (رفض ترك منصبه) وتعيين محمد الشكري مكانه، وهو الإجراء الذي رفضه مجلسا النواب والدولة لصدوره من جهة «غير مختصة» على حد وصفهما. ويشرف المصرف على إدارة إيرادات النفط وميزانية الدولة، لبُعاد بعد ذلك توزيعها بين المناطق المختلفة، بما فيها الشرق. وأعلنت الحكومة المنبثقة من مجلس النواب، ومقرها بنغازي، الأسبوع الماضي، «حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ النفطية، وإيقاف إنتاج النفط وتصديره إلى حين إشعار آخر»، احتجاجاً على إقالة طرابلس الكبير، وتكليف مجلس إدارة جديدة لتولي مهمات المصرف المركزي. وتسيطر حكومة مجلس النواب المدعومة من مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على حقول تشكل إنتاج ليبيا النفطي بالكامل تقريباً.

سوق في طرابلس، 25 مايو 2017 (محمود تركية/فرانس برس)

المواطنون رهائن وسط الصراع

ووسط هذا الصراع يجد المواطنون أنفسهم رهائن الضغوط المتبادلة بين المتنافسين على السلطة. وقال عبد السلام الورفلي (موظف في أحد القطاعات الحكومية) إنه توجه إلى فرع مصرف الجمهورية للاستفسار عن راتبه لشهر أغسطس، وتم إبلاغه بأن الراتب وصل إلى حسابه البنكي، لكن لا توجد سيولة نقدية متاحة لصرفه.

أضاف الورفلي لـ«العربي الجديد» أن الراتب البالغ 1500 دينار (312,5 دولاراً) وصل رقماً فقط في حسابه، متسائلاً: «كيف أعيش وأوفر مصروفات أسرتي بينما لا يوجد راتب، وكذلك عمليات الشراء ببطاقات الدفع الإلكترونية متوقفة؟». في السياق، قال علي المرادي (موظف في قطاع الشؤون الاجتماعية) لـ«العربي الجديد» إن «كشوف الرواتب وصلت من دون تأخير وهو خبر مفرح، لكن الواقع شيء محبط فلا سيولة لصرف الرواتب».

وكانت إدارة المصرف المركزي المكلفة من المجلس الرئاسي، قد أعلنت في بيان نشرته على الموقع الإلكتروني للمصرف، السبت الماضي، مباشرتها تنفيذ صرف رواتب المواطنين عن شهر أغسطس لجميع القطاعات العامة بالدولة اعتباراً من (أمس) الأحد، مشيرة إلى أن هذه الخطوة جاءت «بعد أن بدأت كل إدارات المصرف وتيرتها الاعتيادية في العمل، وأعادت تشغيل كل الأنظمة التي تم إيقافها من قبل الإدارة السابقة». وقال المحلل الاقتصادي، طارق الصرماني، لـ«العربي الجديد»: إن العديد من الموظفين سيجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم اليومية في ظل عدم القدرة على سحب أموالهم من البنوك، مما قد يؤثر إلى قيام البنوك الأميركية والدولية بإعادة تقييم علاقاتها بمصرف ليبيا المركزي، بل في بعض الحالات وقف المعاملات المالية حتى يكون هناك مزيد من الوضوح بشأن القيادة الشرعية للبنك المركزي.

وقال المحلل المالي صبري ضوء، إن النزاع الحالي حول إدارة مصرف ليبيا المركزي يؤدي إلى صعوبة في تحويل الأموال وإدارة المال العام بشكل صحيح. وأوضح ضوء لـ«العربي الجديد» أن ليبيا تعتمد بشكل أساسي على المصرف الليبي الخارجي على حقوقه الأساسية، بما في ذلك القدرة على صرف رواتبه. ويبلغ عدد العاملين في القطاع العام نحو 2,5 مليون موظف، بما يعادل 31% من سكان ليبيا. ويبلغ الحد الأدنى للأجور 900 دينار (حوالي 187 دولاراً). وتشير بيانات مصرف ليبيا المركزي إلى أن إجمالي مخصصات الرواتب يبلغ نحو 5,21 مليارات دينار شهرياً، لافتة إلى أنه جرى إنفاق 36,5 مليار دينار على بند الرواتب خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري. وتأتي أزمة الرواتب في وقت يواجه فيه القطاع المصرفي مشكلات في توفير السيولة الكافية للجمهور، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الأمنية والسياسية، وضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني والمعاملات المصرفية الرقمية، مما يدفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقد خارج البنوك.

أزمة الرواتب تشل الاقتصاد

وإذا طال أمد الصراع من أجل السيطرة على المصرف المركزي، فإن جميع رواتب موظفي الدولة، والتحويلات بين البنوك، وخطابات الاعتماد اللازمة للواردات ستصبح مستحيلة، مما سيؤدي إلى تجميد الاقتصاد وتجارة ليبيا مع الدول الأخرى. وتتسع قائمة المصارف التجارية التي أعلنت توقف خدماتها المرتبطة بالتعاملات الإلكترونية مع المصرف المركزي، بما في ذلك خدمات المقاصة، ومنظومة النقد الأجنبي، وشراء العملة الأجنبية، وقبول الصكوك، وتنفيذ الحوالات المحلية، وتمرير الاعتمادات والحوالات الخارجية «سويفت».

وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان، السبت الماضي، إن حالة عدم اليقين الناجم عن الإجراءات الليبية الأحادية الجانب ادت إلى قيام البنوك الأميركية والدولية بإعادة تقييم علاقاتها بمصرف ليبيا المركزي، بل في بعض الحالات وقف المعاملات المالية حتى يكون هناك مزيد من الوضوح بشأن القيادة الشرعية للبنك المركزي.

وقال المحلل المالي صبري ضوء، إن النزاع الحالي حول إدارة مصرف ليبيا المركزي يؤدي إلى صعوبة في تحويل الأموال وإدارة المال العام بشكل صحيح. وأوضح ضوء لـ«العربي الجديد» أن ليبيا تعتمد بشكل أساسي على المصرف الليبي الخارجي في التحويلات الخارجية والاعتمادات المستندية، وأن أي رفع لمستوى المخاطرة سيضع الاقتصاد الليبي في مأزق، خاصة أن ليبيا تعتمد على اقتصاد مفتوح مرتبط بالعالم الخارجي. وكان المصرف الليبي الخارجي قد أصدر بياناً، الأسبوع الماضي، حذر فيه من التداعيات الخطيرة للتطورات الحالية في ليبيا، مشيراً إلى أن بنوك مراسلة ومؤسسات مالية خارجية استفسرت حول الوضع الحالي، وأعربت عن مخاوفها من فقدان الثقة في القطاع المصرفي الليبي. ويُعد المصرف الليبي الخارجي البوابة المالية الرئيسية للقطاع المصرفي الليبي والمسؤول عن إدارة إيرادات النفط لحسابات المؤسسة الوطنية للنفط. وأكد المصرف أن أي تصنيف سلبي أو إجراءات عقابية من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك وزارة الخزانة الأميركية، قد يؤدي إلى عزل النظام المصرفي الليبي عن الأسواق العالمية. وأشار إلى أن مثل هذه الإجراءات قد تعرّض أموال الدولة الليبية لمخاطر قانونية جسيمة، مثل الحجوزات والتجميد، نتيجة الإخلال بمبدأ استقلالية المصرف المركزي. وأكد أنه في حال وقوع تلك الإجراءات، لن يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه الزبائن والشركاء، ما سيترتب عليه مسؤوليات قانونية ومالية جسيمة. وقال الخبير الاقتصادي، محمد الشيباني، لـ«العربي الجديد»: إن تشكيل مجلس إدارة جديد قد يعيد التوازن إلى إدارة المصرف، شريطة توافق الأطراف السياسية على الأسماء المرشحة، مما يعيد الأمل إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

وفي محاولة لاحتواء الأزمة، أطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا نهاية أغسطس الماضي، مبادرة لعقد اجتماع طارئ تحضره الأطراف المعنية بأزمة مصرف ليبيا المركزي، بهدف التوصل إلى توافق. واعتبرت السفارة الأميركية في ليبيا أن هذه المبادرة «تمهد الطريق لحل الأزمة المحيطة بالمصرف المركزي»، وحثت جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة. وبموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن البنك المركزي في طرابلس فقط هو المخول بالسيطرة على عائدات النفط وصرفها.

> عدد العاملين في القطاع العام نحو 2,5 مليون موظف

أزمة وقود وانقطاع طويل للكهرباء

ويجانب أزمة الرواتب التي تهدد معيشة 2,5 مليون أسرة، تشهد البلاد أزمة طاقة حادة، وسط إغلاقات الأخيرة للحقول النفطية، التي سبّبت فقدان البلاد نحو 63% من إنتاجها، إذ هوى الإنتاج من 1,2 مليون برميل يومياً في يوليو/تموز الماضي إلى 590 ألف برميل حالياً، وفقاً لبيانات مؤسسة النفط. وتعتمد ليبيا كثيراً على نظام «مقايضة النفط»، الذي بدأ في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، حيث يتم تصدير النفط مقابل الحصول على البنزين والوقود لتلبية احتياجات الشركة العامة للكهرباء واحتياجات السوق المحلي من البنزين والديزل. ومع استمرار تراجع الإنتاج، تواجه البلاد أزمة وقود حادة، إذ تعاني معظم المناطق انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة تصل أحياناً إلى عشر ساعات يومياً في بعض المناطق، وسبع ساعات في العاصمة طرابلس. وأكد المحلل في قطاع النفط حسن الصديق لـ«العربي الجديد» أن المصافي المحلية تغطي فقط 30% من احتياجات البلاد من الوقود، في حين يُستورد 70% عبر مقايضة النفط بالمحروقات. وقال الصديق إن استمرار إغلاق الحقول النفطية سيضع البلاد في مأزق كبير، إذ قد ينخفض الإنتاج إلى مستويات متدنية تصل إلى 250 ألف برميل يومياً. وحذر من أن التعاقدات لشهر أغسطس الماضي قد تكفي حتى الأسبوع الأول من سبتمبر/أيلول فقط، وبعد ذلك قد تواجه البلاد أزمة حقيقية في المحروقات، مما سيؤثر تأثيراً مباشراً على توليد الكهرباء.

وفي ظل هذه الأزمة، يعاني المواطنون نقصاً حاداً في الوقود، مما يضطرهم إلى الانتظار في طوابير طويلة تصل إلى 12 ساعة للحصول على البنزين. ويضطر البعض إلى تخزين الوقود في قوارير تحسباً لاستمرار الأزمة، مما يزيد من تعقيد الوضع.

ليبيون ينتظرون أمام سياراتهم بالوقود في مدينة زوارة شمال غربي ليبيا (فرانس برس)

فقدان 63% من إنتاج النفط

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، إن إغلاق حقول نفطية في الآونة الأخيرة سبّب فقدان 63% تقريبا من الانتاج الكلي. وحتى الاربعاء الماضي، بلغت خسائر إغلاق حقول النفط والغاز أكثر من 120 مليون دولار خلال ثلاثة أيام، وفق بيان لمؤسسة النفط، الخميس، بينت فيه تراجع الانتاج من 279 الفا و386 برميلا، الأثنين الماضي (يوم بداية الإغلاق) الى 591 الفا و24 برميلا الاربعاء. و تعتمد ليبيا على إيرادات تصدير النفط بنسبة 90%. وتقع معظم الحقول والموانئ النفطية في مناطق سيطرة الحكومة المكلفة من مجلس النواب المدعومة من مليشيات الشرق بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

مؤشرات الأسواق

صعود بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر تداولاته، أمس الأحد، مرتفعاً بواقع 27,41 نقطة، بنسبة 0,27%، ليصل إلى مستوى 10,230,45 نقاط. وتم خلال الجلسة تداول 87 مليوناً و93 ألفاً و573 سهماً بقيمة 233 مليوناً و701 ألف و881,775 ريالاً، نتيجة تنفيذ 7991 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 34 شركة، بينما انخفضت أسهم 15 شركة أخرى، وحافظت شركتان على أسعار إغلاقهما السابق. وبلغت رسملة السوق، في نهاية جلسة التداول نحو 593,06 مليار ريال (162,48 مليار دولار)، مقابل حوالي 591,63 مليار ريال في الجلسة السابقة.

تباين مؤشرات الكويت

تباينت مؤشرات بورصة الكويت، أمس، ليغلق مؤشرها العام على انخفاض بنسبة 0,12% بعد أن خسر 8,51 نقاط، ليبلغ مستوى 7172,41 نقطة. وتم تداول 356,9 مليون سهم عبر 15278 صفقة نقدية بقيمة 62,9 مليون دينار (نحو 205,7 ملايين دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 16,53 نقطة بنسبة 0,21%، ليبلغ مستوى 7805,51 نقطة، من خلال تداول 139,3 مليون سهم عبر 6030 صفقة بقيمة 39,6 مليون دينار (نحو 129,5 مليون دولار). في حين صعد مؤشر السوق الرئيسي 20,17 نقطة، ليبلغ مستوى 6090,84 نقطة، من خلال تداول 217,5 مليون سهم عبر 9248 صفقة نقدية بقيمة 23,3 مليون دينار. كما ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 31,01 نقطة بنسبة 0,53%، ليغلق عند مستوى 5935,57 نقطة، من خلال تداول 140,6 مليون سهم عبر 5255 صفقة نقدية، بقيمة 14,2 مليون دينار.

مؤشر مسقط يصعد

أغلق مؤشر بورصة «مسقط 30»، أمس، عند مستوى 4759,88 نقطة مرتفعاً بنسبة 0,28% بعد أن اكتسب 13,5 نقطة، مقارنة بآخر جلسة تداول التي بلغت 4746,41 نقطة. وبلغت قيمة التداول 2,766 مليون ريال (7,19 ملايين دولار) منخفضة بنسبة 32,1% مقارنة بآخر جلسة تداول التي بلغ التداول فيها 4,073 ملايين ريال. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية ارتفعت بنسبة 0,074% وبلغت ما يقارب 24,58 مليار ريال.

ارتفاع الأصول الأجنبية في مصر

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري، أن صافي الأصول الأجنبية في مصر كان إيجابياً للشهر الثالث على التوالي في يوليو/ تموز الماضي، بعد أن ظل سلبياً للغاية لأكثر من عامين، إذ ارتفع 220 مليون دولار.

وصعد صافي الأصول الأجنبية إلى 644,8 مليار جنيه (13,26 مليار دولار) في نهاية يوليو/ تموز من 626,6 مليار جنيه في يونيو/ حزيران، وفق رويترز. أمس. وتستخدم مصر صافي أصولها الأجنبية، التي تشمل الأصول الأجنبية لدى كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، للمساعدة في دعم عملتها منذ سبتمبر/ أيلول 2021 على الأقل.

طاقة

ما مصير إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا بعد انتهاء الترانزيت الأوكراني؟ سؤال تطرحه أسواق الطاقة العالمية بعد أن أكدت كييف أنها لا تعتزم تمديد عقد الترانزيت، ورد الكرملين بأن المستهلكين الأوروبيين سيتحملون ارتفاعاً في أسعار الغاز ما لم تُمدَّد الاتفاقية

إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا

مخاوف من زيادة أسعار الطاقة بعد انتهاء الترانزيت الأوكراني

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع بقاء أشهر معدودة على انتهاء عقد ترانزيت الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية في نهاية العام، وتأكيد كييف عدم تمديده، تتزايد التساؤلات حول مصير إمدادات «الوقود الأزرق» الروسي إلى الاتحاد الأوروبي وتأثير الوضع الراهن على الأمن الطاقي في القارة العجوز.

وعلى الرغم من التراجع الحاد لصادرات عملاق الغاز الروسي «غازبروم» إلى أوروبا بعد الحرب الروسية الأوكرانية المفتوحة في عام 2022، لا تزال عدة دول في أوروبا الغربية والوسطى تعتمد بنسبة كبيرة على الغاز الروسي، بينما يكاد خط الترانزيت عبر أوكرانيا أن يكون المسار الوحيد للإمدادات إليها، حيث إن الإمدادات عبر خط «السيل التركي» مخصصة لبلدان جنوب وجنوب شرقي أوروبا. أما ضخ الغاز الروسي إلى أوروبا عبر خط الأنابيب الرئيسي «السيل الشمالي» الممتد إلى ألمانيا عبر قاع بحر البلطيق فتوقف بعد واقعة تفجيره في سبتمبر/أيلول 2022، شأنه في ذلك شأن الترانزيت عبر بولندا إلى ألمانيا بواسطة خط أنابيب «يامال - أوروبا» بعد فرض العقوبات الروسية الجوابية بحق الشركة المالكة للشق البولندي من خط الأنابيب.

ومع ذلك، يقر مسؤول الطاقة في معهد الطاقة والمال الروسي، أليكسي غرومف، بأن توقف ترانزيت الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية لن يشكل كارثة للدول الأوروبية باستثناء ارتفاع أسعار الطاقة. ويقول غرومف لـ«العربي الجديد»: «تمديد عقد ترانزيت الغاز الروسي عبر أوكرانيا من عدمه ليس قضية حيوية لأي من الأطراف. في أوروبا، ثمة ثلاث دول فقط، وهي النمسا والمجر وسلوفاكيا، تعتمد على الغاز الروسي. رغم أن النمسا تأتي في طليعتها، إلا أن انقطاع الترانزيت لن يشكل كارثة لها كونها ستشتري الكميات الناقصة من الدول المجاورة، وفي مقدمتها ألمانيا، وإن كان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين النمساويين».

وكانت «غازبروم» قد وفرت لفيينا 64% من حاجتها من الغاز في عام 2023. وفي أشهر الشتاء الماضي، فاقت نسبة هذه الإمدادات الـ90%، مسجلة رقماً قياسياً بواقع 98% في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وحول تأثير توقف الترانزيت على الاقتصاد الروسي، يضيف غرومف: «لن تواجه روسيا أي تداعيات تذكر باستثناء تراجع عوائد التصدير، مما سيؤثر سلباً على عوائد غازبروم في حال لم تتمكن من إعادة توجيه هذه الكميات إلى وجهات أخرى. إلا أن خط السيل التركي لا يعمل بكامل طاقته التشغيلية، ما يعني أنه يمكن توجيه قسم من الفوائض عبره إلى صربيا والمجر وغيرهما». وفي ما يتعلق بوضع أوكرانيا، يتابع مسؤول الطاقة في معهد الطاقة والمال الروسي: «ستخسر أوكرانيا قيمة رسوم الترانزيت التي تجنيها، ولذلك تجري مفاوضات مع أذربيجان التي تتفاوض بدورها مع روسيا على استخدام المنظومة الأوكرانية لنقل الغاز لتصدير الغاز الأذربيجاني». ويجزم باستمرار الترانزيت حتى نهاية العام، قائلاً: «بدل استمرار ضخ الغاز عبر محطة سودجا الواقعة في مقاطعة كورسك رغم التوغل الأوكراني داخل الأراضي الروسية، على وجود اتفاق غير معلن على استمرار الترانزيت إلى الدول الأوروبية، وفي مقدمتها النمسا التي ستسعى لملء مستودعات الغاز تحت سطح الأرض لمواجهة أي نقص محتمل في الشتاء المقبل». من جهة أخرى، يوضح الخبير في المعهد المالي التابع للحكومة الروسية، أيغور يوشكوف، أن انتهاء العقد لا يعني توقف ترانزيت الغاز تلقائياً، لافتاً إلى أن أوكرانيا يمكنها طرح سعات من طاقتها التمريرية عبر مزادات قد تشارك فيها «غازبروم» إن رغبت. ويقول يوشكوف لـ«العربي الجديد»: «لا يريد أي من الأطراف تمديد العقد بصورته الحالية، ولكنه يمكن مواصلة الترانزيت من دون توقيع عقد طويل الأجل، لأن أوكرانيا اعتمدت منذ عام 2019 القوانين الأوروبية في مجال ترانزيت الغاز والقاضية بإجراء مزادات تطرح فيها الطاقة الاستيعابية للأنابيب».

ويلفت الخبير في المعهد المالي التابع للحكومة الروسية إلى أن توقف الترانزيت سيشكل ضربة موجعة لأوروبا، مضيفاً: «الأنباء حول احتمال توقف الترانزيت وحدها كفيلة برفع أسعار الغاز في السوق الأوروبية، فما بالك إذا توقف على أرض الواقع في الشتاء المقبل حين يبلغ الجاري. وتوقعت الإدارة، التي تعد بمثابة وكالة الطاقة الأميركية التي تغذي الحكومة بأبحاث النفط والغاز، في تقرير صادر على موقعها في 6 أغسطس/آب الماضي، أن يعود سعر خام برنت إلى ما بين 85 و90 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام. وقالت «إن ارتفاع أسعار النفط الخام في توقعاتنا سيحدث نتيجة لانخفاض مخزونات النفط العالمية». وتشير تقديراتها إلى أن مخزونات النفط العالمية ستتراجع بمقدار 0,8 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام الجاري. وتقول «تتبع عمليات سحب المخزون جزئياً من تخفيضات إنتاج أوبك+ المتوقعة». ورغم توقعات الوكالة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأشهر المقبلة، لكن توقعاتها لمتوسط سعر خام برنت السنوي في عام 2025 أقل من توقعاتها البالغة 88 دولاراً للبرميل في تقرير شهر يوليو/ تموز، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط. ولكن في مقابل هذه التوقعات المتفائلة، توقعت عدة بنوك كبرى من بينها جي بي مورغان وسيتي بنك وغولدمان ساكس تراجع أسعار النفط في المتوسط بنحو 5 دولارات.

على صعيد الاستهلاك العالمي للنفط، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أن يزيد الاستهلاك العالمي للوقود السائل بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً في عام 2024 و1,6 مليون برميل يومياً في عام 2025، بانخفاض عن توقعاتها السابقة البالغة 1,8 مليون برميل يومياً. وتقول إن معظم الانخفاض في الاستهلاك النفطي سيحدث في الصين، التي تعاني تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يخفض تلقائياً استهلاك الديزل لدى الشركات. كما ترى الوكالة الأميركية، أن استهلاك وقود الطائرات يتزايد بناءً على زيادة السفر الجوي. وتتوقع زيادة استهلاك وقود الطائرات الأميركية بنسبة 3% في عام 2024 مقارنة بعام 2023 ونمواً بنسبة 3% أخرى في عام 2025. كما تتوقع أن يتجاوز استهلاك وقود الطائرات الأميركية مستوى ما قبل الوباء في العام 2025. وترى أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار وقود الطائرات بأكثر من أسعار أنواع الوقود الأخرى في عام 2025.

أما العامل الثاني، فهو التوترات المتزايدة بين إسرائيل وإيران والتي لم تنته بعد، وقد تهدد بتعطيل سلاسل إمدادات النفط وتؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. ووفق تقديرات البنك الدولي في تحليل سابق بهذا الصدد، فإن اضطراباً بسيطاً سيؤدي إلى خفض إمدادات النفط العالمية بمقدار براوح بين 500 ألف إلى مليوني برميل يومياً، وذلك مثل الانخفاض الذي شهدته الأسواق خلال سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011. ووفق تقديرات البنك الدولي، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في البداية بنسبة تراوح بين 3 و13%. كما أن تعطيلاً متوسطاً لإمدادات النفط قد يؤدي إلى خسارة أسواق النفط ما بين 3 ملايين إلى 5 ملايين برميل يومياً من الإمدادات، أي ما يعادل تقريباً حرب العراق في عام 2003، ومن شأنه أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة 21 إلى 35%. ومن شأن «الاضطراب الكبير»، الذي يتضمن انخفاض العرض البترولي بمقدار 6 ملايين إلى 8 ملايين برميل يومياً على غرار الانخفاض الذي حدث في أزمة النفط عام 1973، من شأنه أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة تراوح بين 56 و75%.

سلوفاكيا أكبر المتضررين

ينتهي هذا العام الاتفاق بين روسيا وأوكرانيا بشأن ضخ الغاز. ووفقاً لمحلل مؤسسة أمن الطاقة الوطنية إيغور يوشكوف، فإن نصف حجم غاز الأنابيب الروسي المتجه إلى أوروبا يمر اليوم عبر أوكرانيا. ففي 2023 حلل حوالي 14 مليار متر مكعب من أصل 27 مليار. أما عن المتضررين فسلوفاكيا سيعاني أكثر من غيرها. وفضلاً عن شرائها الغاز الروسي عبر أوكرانيا، فهي دولة عبور، إذ يُضخ الغاز من خلالها إلى النمسا. ولذلك، فإن السلوفاكيين سيخسرون أرباح الغاز والعبور.

منشأة في لوبمين شمال شرقي ألمانيا لاستقبال الغاز وتوزيعه عبر «نورد ستريم 1». 30 أغسطس 2022 (أودد انديرسن/فرانس برس)

دول في أوروبا الغربية والوسطى تعتمد بنسبة كبيرة على الغاز الروسي

الاستهلاك ذروته في موسم التدفئة؟ وقد تقفز الأسعار في هذه الحالة، ولو مؤقتاً، إلى 600 - 700 دولار لكل ألف متر مكعب بصرف النظر عن منشأ الغاز». ويوضح أن النمسا وسلوفاكيا تأتيان في طليعة المتضررين من توقف الترانزيت، قائلاً: «فيينا وبراتيسلافا هما أكثر الدول الأوروبية اعتماداً على الترانزيت الأوكراني، فستضطران إلى شراء الغاز الطبيعي المسال من السوق العالمية. أما المجر ومولدافيا، فيمكنهما استبدال الترانزيت الأوكراني جزئياً بواسطة زيادة الإمدادات عبر السيل التركي».

ويخلص إلى أن الولايات المتحدة ستكون أكبر المستفيدين من احتمال تعطل الترانزيت وغياب روسيا عن السوق الأوروبية، نظراً إلى تحولها إلى أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم وسعيها للهيمنة الكاملة على أوروبا. وكان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، قد أعلن يوم الثلاثاء الماضي، أن بلاده لا تعتزم تمديد عقد الترانزيت، قائلاً في مؤتمر صحافي: «لن يمدد العقد مع روسيا أحد. وضعنا نقطة في هذه المسألة. في ما يتعلق بترانزيت الشركات الأخرى، فسيتواصل في حال استمر الطلب من قبل بعض شركائنا الأوروبيين، فسنُنظر حينها فيه». ورد الكرملين، قائلاً الأربعاء، إن المستهلكين الأوروبيين سيتحملون ارتفاعاً في أسعار الغاز ما لم تُمدَّد اتفاقية لنقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا ينتهي أجل العمل بها في 31 ديسمبر/كانون الأول. وكانت شركتا «غازبروم» و«نفطوغاز» الأوكرانية قد أبرمتا في نهاية عام 2019 عقداً مدته خمس سنوات نص على ضخ عملاق الغاز الروسي 225 مليار متر مكعب من الغاز عبر أوكرانيا، بما فيها 65 ملياراً في عام 2020 و40 ملياراً في كل من الأعوام التالية مقابل حوالي 1,25 مليار دولار سنوياً.

إلا أن الإمدادات الفعلية في العام الماضي، بلغت 14,6 مليار متر مكعب فقط، بعد توقف ضخ الغاز عبر محطة سوخرانوفكا الواقعة في مقاطعة لوغانسك الأوكرانية، والتي ضمتها روسيا تحت مسمى «جمهورية لوغانسك الشعبية»، إذ عزفت كييف عن استخدامها منذ مايو/أيار 2022 بذريعة نشوب ظروف قهرية من جهة فقدان أوكرانيا السيطرة على الأراضي الكائنة فيها المحطة.

5 عوامل ربما تعيد أسعار النفط إلى الارتفاع

شهدت أسعار النفط هبوطاً رغم عوامل الاضطرابات الجيوسياسية، لكنّ التراجع ربما لن يستمر طويلاً بسبب 5 عوامل رئيسية

لندن ـ **موسى مهدي**

رغم التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الشهر الماضي، ترى مؤسسات خبرة، أن الأسعار تتجه إلى الارتفاع في نهاية العام الجاري. وكانت أسعار النفط قد أغلقت في نهاية الأسبوع متراجعة بنسبة 3,11% أو 2,36 دولار لخام غرب تكساس الأميركي في التداولات التي جرت على عقود أكتوبر لتنخفض إلى 73,55 دولاراً. كما تراجع خام برنت للعقود نفسها بنسبة 1,89% أو 2,40 دولار إلى 76,93 دولاراً، وذلك وفق بيانات بلومبيرغ لأسعار السلع الأولية يوم الجمعة. لكن رغم التراجع يرى محللون، أن هناك 5 عوامل رئيسية قد تعيد أسعار النفط إلى الارتفاع، وهي زيادة الطلب على وقود الطائرات في الولايات المتحدة، وتوقف جزء كبير من صادرات النفط الليبي بسبب أزمة البنك المركزي بين حكومة الوحدة الوطنية التي يقودها عبد الحميد الدبيبة وحكومة طبرق بشرق ليبيا، والحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان واحتمال تطورها في المستقبل، وذلك إضافة إلى عوامل الطلب العالمي وتراجع المخزونات البترولية .

في شأن مستقبل الأسعار، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاع أسعار النفط الخام في النصف الثاني من العام الجاري. وتوقعت الإدارة، التي تعد بمثابة وكالة الطاقة الأميركية التي تغذي الحكومة بأبحاث النفط والغاز، في تقرير صادر على موقعها في 6 أغسطس/آب الماضي، أن يعود سعر خام برنت إلى ما بين 85 و90 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام. وقالت «إن ارتفاع أسعار النفط الخام في توقعاتنا سيحدث نتيجة لانخفاض مخزونات النفط العالمية». وتشير تقديراتها إلى أن مخزونات النفط العالمية ستتراجع بمقدار 0,8 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام الجاري. وتقول «تتبع عمليات سحب المخزون جزئياً من تخفيضات إنتاج أوبك+ المتوقعة». ورغم توقعات الوكالة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأشهر المقبلة، لكن توقعاتها لمتوسط سعر خام برنت السنوي في عام 2025 أقل من توقعاتها البالغة 88 دولاراً للبرميل في تقرير شهر يوليو/ تموز، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط. ولكن في مقابل هذه التوقعات المتفائلة، توقعت عدة بنوك كبرى من بينها جي بي مورغان وسيتي بنك وغولدمان ساكس تراجع أسعار النفط في المتوسط بنحو 5 دولارات.

على صعيد الاستهلاك العالمي للنفط، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أن يزيد الاستهلاك العالمي للوقود السائل بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً في عام 2024 و1,6 مليون برميل يومياً في عام 2025، بانخفاض عن توقعاتها السابقة البالغة 1,8 مليون برميل يومياً. وتقول إن معظم الانخفاض في الاستهلاك النفطي سيحدث في الصين، التي تعاني تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يخفض تلقائياً استهلاك الديزل لدى الشركات. كما ترى الوكالة الأميركية، أن استهلاك وقود الطائرات يتزايد بناءً على زيادة السفر الجوي. وتتوقع زيادة استهلاك وقود الطائرات الأميركية بنسبة 3% في عام 2024 مقارنة بعام 2023 ونمواً بنسبة 3% أخرى في عام 2025. كما تتوقع أن يتجاوز استهلاك وقود الطائرات الأميركية مستوى ما قبل الوباء في العام 2025. وترى أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار وقود الطائرات بأكثر من أسعار أنواع الوقود الأخرى في عام 2025.

أما العامل الثاني، فهو التوترات المتزايدة بين إسرائيل وإيران والتي لم تنته بعد، وقد تهدد بتعطيل سلاسل إمدادات النفط وتؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. ووفق تقديرات البنك الدولي في تحليل سابق بهذا الصدد، فإن اضطراباً بسيطاً سيؤدي إلى خفض إمدادات النفط العالمية بمقدار براوح بين 500 ألف إلى مليوني برميل يومياً، وذلك مثل الانخفاض الذي شهدته الأسواق خلال سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011. ووفق تقديرات البنك الدولي، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في البداية بنسبة تراوح بين 3 و13%. كما أن تعطيلاً متوسطاً لإمدادات النفط قد يؤدي إلى خسارة أسواق النفط ما بين 3 ملايين إلى 5 ملايين برميل يومياً من الإمدادات، أي ما يعادل تقريباً حرب العراق في عام 2003، ومن شأنه أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة 21 إلى 35%. ومن شأن «الاضطراب الكبير»، الذي يتضمن انخفاض العرض البترولي بمقدار 6 ملايين إلى 8 ملايين برميل يومياً على غرار الانخفاض الذي حدث في أزمة النفط عام 1973، من شأنه أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة تراوح بين 56 و75%.

توقعات بزيادة الاستهلاك العالمي وتراجع مخزونات النفط

محطة وقود في شيكاغو، 21 مايو 2024 (سكوت أولسون/Getty)

مسار الفائدة الأميركية يترقب تقرير الوظائف

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ربما تحدد بيانات الوظائف المقبلة المتوقع صدورها في نهاية الأسبوع، مسار خفض الفائدة الأميركية وحجمه. وتشمل القراءات القادمة في سوق العمل، تقرير الوظائف الشهرية. ويرى تقرير في وكالة بلومبيرغ أن تقرير الوظائف سيمنح صناع السياسة النقدية في مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، نظرة ثاقبة حول الحاجة إلى مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة، بعد التخفيض الكامل المتوقع في سبتمبر/أيلول الجاري.

ومع تباطؤ التضخم، وعلى الرغم من أنه لا يزال يسير بشكل أسرع من هدف البنك الفيدرالي البالغ 2%، أرسل رئيس البنك جيروم باول رسالة للأسواق بخفض الفائدة في سبتمبر، وقال إن المسؤولين «لا يسعون أو يرحبون» بمزيد من التهدئة في سوق العمل. وقبل أسابيع، أظهرت الأرقام الحكومية نمواً أقل من المتوقع في الوظائف في يوليو/تموز الماضي، وأعلى معدل بطالة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

وتتوقع وكالة بلومبيرغ في تقرير صدر مساء السبت الماضي، أن يظهر تقرير الوظائف لشهر أغسطس/آب الماضي، يوم الجمعة المقبل، زيادة في الوظائف في أكبر اقتصاد في العالم بنحو 165 ألف وظيفة، بناءً على متوسط التقديرات في استطلاع الوكالة للاقتصاديين. وعلى الرغم من أن متوسط نمو الوظائف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة قد يتراجع إلى ما يزيد قليلاً عن 150 ألف وظيفة، وهو الأصغر منذ بداية عام 2021، وعلى الرغم من أنه أعلى من الزيادة المتواضعة البالغة 114 ألف وظيفة في يوليو، من المحتمل أن يكون معدل البطالة قد انخفض في أغسطس إلى 4,2% من 4,3%. قبل يومين من تقرير الوظائف يوم الجمعة المقبل، ستصدر الحكومة أيضاً أرقام الوظائف الشاغرة لشهر يوليو. ومن المتوقع أن يتراجع عدد الوظائف المفتوحة، وهو مقياس للطلب على العمالة، إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر عند 8,1 ملايين وظيفة. وهذا أعلى بقليل من أدنى مستوى له في أكثر من ثلاث سنوات. ووفق تقرير «بلومبيرغ»، يبلغ عدد الوظائف الشاغرة لكل عامل عاطل عن العمل حالياً 1,2، وهي نسبة يراقبها بنك الاحتياط الفيدرالي عن كثب، على غرار مستويات ما قبل الوباء، وإشارة إلى أن الطلب على العمالة يتماشى تقريباً مع العرض. وفي ذروتها في عام 2022، كانت النسبة 2 إلى 1. ويتضمن تقرير فرص العمل أيضاً بيانات عن حالات التسريح والتسريح من العمل. ويقول التقرير إن أي زيادة كبيرة يمكن أن تزيد من مخاوف مسؤولي الاحتياط الفيدرالي بشأن ضعف سوق العمل. وكان اجتماع محافظي البنوك المركزية العالمية الكبرى الأسبوع الماضي في (ندوة) جاكسون هول بمثابة انتصار لبنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي، وربما تكون أيضاً علامة على ذروة قوتها. ويرى محللون أنه لا يمكن إنكار النجاحات التي حققها البنك المركزي الأميركي مؤخراً، إذ يبدو أن التضخم تحت السيطرة وتتلاشى المخاوف من الركود، الأمر الذي يسمح للبنك بالبدء في تطبيع أسعار الفائدة. لكن ورقة بحثية قدمت الأسبوع الماضي تشير إلى أن هذا قد يكون بمثابة «أغنية البجعة» لبنك الاحتياط الفيدرالي. وفي السنوات المقبلة، من المرجح أن تصبح أضعف، نتيجة لتطورين منفصلين، ولكنهما مرتبطان، أحدهما إيجابي والآخر سلبي.

المركزي يتجه لخفض الفائدة لكن المعدل غير معروف

جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي، 12 يونيو 2024 (كيفن دايتش/Getty)

الرؤية

بصمة مميزة في عالم الصحافة الاقتصادية

مصطفى عبد السلام

قبل انطلاق النسخة الورقية من «العربي الجديد» في مثل هذا اليوم قبل 10 سنوات مضت، كنا في قسم الاقتصاد بالجريدة والموقع لدينا رؤية واضحة ومحددة، وهي أن المواطن العربي، وليس الحكومات، يجب أن يكون محور اهتمامنا الرئيسي، وأن المواد الصحافية المنشورة يجب أن تدور حول المواطن، حياته اليومية ومعاشه وسكنه وصحته ودخله وفرص العمل المتاحة أمامه، وحركة أسعار السلع والخدمات الأساسية من حوله.

عبلنا بجد على «أنسنة» الاقتصاد، أي التعامل مع الاقتصاد من منطق علاقة فروعه وأنشطته ومؤشراته بحياة المواطن البسيط، وليس مجرد أرقام جافة يتم رصّها داخل موازنات وإحصاءات غير مفهومة، أو يتم تدريسها لطلبة الاقتصاد داخل الجامعات، أو مجرد صفقات لرجال أعمال. ولذا أعطينا أولوية للاقتصاد الشعبي أو المجتمعي أو «اقتصاد الناس» اللصيق بحياة المواطن. صحيح أننا لم نهمل الأنواع الأخرى من فروع الاقتصاد، وفي مقدمتها الاقتصاد السياسي ثم الاقتصاد الكلي، ولم نتجاهل الاقتصاد الأخير رغم أنه الساحة التي تلعب فيها كل وسائل الإعلام، لكن الإنسان كان محورنا الأول.

عندما كانت السلطات تُصدر قراراً سياسياً أو اقتصادياً كنا بسرعة نسأل أنفسنا: ما انعكاسات القرار على حياة المواطن، وحركة الأسعار، وتكاليف المعيشة؟ هل سيعقّد القرار حياة المواطن ويزيد الأعباء الحياتية، أم ييسرها للأفضل؟

نسأل أنفسنا قبل كتابة التقارير: هل القرارات الصادرة عن الحكومات تساعد في زيادة دخل الفرد، وترفع من قدرته على تلبية احتياجات أسرته، ومساعدته في الادخار والتحوط للزمن، ومنحه فرصة لتعليم أولاده بشكل أفضل والاهتمام بصحة أسرته؟ هل تأكل القرارات أمواله أم تنميها وتحافظ عليها؟ هل تقوّي عملته أم تساعد في تهاويها؟ هل تزيد الأزمات الاقتصادية، وفي مقدمتها الفقر والبطالة والعشوائيات والفروقات الاجتماعية، أم أنها تعيد توزيع الثروات بشكل عادل، وتمنع مظاهر تهريب الأموال والاحتكارات والطبقية واللصوصية والسطو على المال العام والتهرب الضريبي وغسل الأموال؟ عندما كنا نكتب عن الموازنة العامة الجديدة لدولة ما، كانت أعيننا تذهب بسرعة إلى بنود الإنفاق على دعم رغيف الخبز والسلع الغذائية والبنزين والسولار وأنبوبة الطهي والصحة والمستشفيات والأجور.

نسأل: كم ستخصص الموازنة من أموال لإقامة دور رعاية صحية ومدارس وجامعات؟ كم ستخصص لتحقيق الرفاهية للمواطن وتحسين مستوى الخدمات الأساسية من شبكات كهرباء ومياه شرب وصرف صحي واتصالات؟ كم ستخصص لتطوير البنية التحتية؟ هل سيتم فرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطن، أم سيتم تخفيف الأعباء؟ كم مصنعاً ستتم إقامته؟

عندما كانت دولة ما تحصل على مزيد من القروض كنا ننبه إلى أن المواطن هو من يدفع كلفة تلك الأموال، وأن الأجيال المقبلة هي من تتحمل وحدها عبء العجز في الموازنات الناتج عن التوسع في الاقتراض. على مستوى الاقتصاد الكلي، كانت أعيننا ترصد حركة الإنتاج والتصدير والاستثمارات المباشرة داخل المجتمع وفرص العمل المتاحة، وعدد المصانع والمشروعات التي يتم إضافتها وتساهم في الحد من البطالة، خاصة بين الخريجين الجدد وجموع الشباب، وتلبي احتياجات الأسواق المحلية والسلع بأسعار مقبولة للمواطن.

بالنسبة لنا، كان تناول تحركات أسعار الأدوية ورغيف الخبز أهم ألف مرة من الجري وراء مؤشرات أسواق المال وحركة أسعار المعادن النفيسة والبورصات، واللهث وراء قفزات أسعار الأسهم، وأخبار الشركات وصفقات كبار المستثمرين. كان اهتمامنا لكل تلك المتابعات ينصبّ على زاوية أهم وهي كم توفر تلك المؤشرات من فرص عمل وتحسين في الأجور ومعاشات التقاعد والتأمينات. عندما كنا نرصد حركة زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية، كان التركيز ليس على الأموال التي ستحصدها الحكومات بسبب تلك الزيادة، بل على انعكاس الزيادة على أسعار مشتقات الوقود من بنزين وسولار وغاز، وعلى كلفة المواصلات العامة وحركة نقل الأفراد وشحن البضائع.

حتى المغريات الاقتصادية تميزنا في طرحها، فلم نغرق مثلاً في تعريفات التضخم والتحليل الفني للبورصات وأسواق المال ورصد حركة البلاتينيوم والمعادن النفيسة، وشرح النظريات الاقتصادية، والفارق بين الاقتصاد المختلط والموجه والجزئي، بل ركزنا على ما يرتبط بمعيشة الفرد.

ببساطة، لم نغرق في رصد الأرقام الجافة والبيانات الحكومية المحنطة التي تعبّر فقط عن الجهة الصادرة عنها. تميزنا في تغطية ملف الاقتصاد السياسي وعبّرنا بدقة عن مطالب ثورات الربيع العربي وفي مقدمتها «عيش، حرية، عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية». سلطنا الضوء على حقوق المواطن في ثروات بلاده وأحقيته في معرفة مصير الضرائب والرسوم والأموال التي يدفعها للدولة. تطرّقنا لقضية خطيرة هي النهب المنظم للثروات وإهدار المال العام من قبل بعض الحكومات طوال السنوات الماضية، وعن مخاطر السفه في الاقتراض وإقامة مشروعات لا علاقة لها بالمواطن وليس لها مردود على الاقتصاد.

ببساطة، الاقتصاد من وجهة نظرنا بات لصيقاً جداً بحياة المواطن، والفصل بين الاقتصاد والسياسة بات صعباً، فهناك تداخل كبير بين الملفين، وهو ما كشفته الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وقبلها الثورات التي اندلعت لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، وفرضت واقعاً اقتصادياً وسياسياً جديداً، وبات المواطن رافضاً لكل أنواع الاستبداد والظلم الاقتصادي والغبن الاجتماعي والفساد والمحسوبية وهيمنة مجموعة من المحتكرين واللصوص على الحياة الاقتصادية.

ولأننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب، فقد كان لنا حضور لافت ومميز في متابعة التداعيات الاقتصادية لحرب غزة، وتسليط الضوء على المعاناة اليومية لأهالي القطاع وحصارهم وتجويعهم وتعطيشهم من قبل الاحتلال على مدى ما يزيد عن عشرة شهور. وكان لنا السبق والتميز في تسليط الضوء على الأزمات العنيفة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي منذ انطلاق الحرب. «العربي الجديد» ستظل هي صوت المواطن العربي، وستظل كذلك معبرة عن مشاكله وتطلعه نحو حياة أفضل، رغم العثرات التي تمر بها دول المنطقة، وقبلها ثورات الربيع.